

المحور الثاني : النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة

تتضمن المالية العامة كل من الميزانية العامة متمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة ، وسنتطرق في هذا المحور إلى أهم التصنيفات الحديثة وتنفيذ هذه العمليات وكذلك إلى دراسة ظاهرة تزايد النفقات العامة.

أولا : النفقات العامة للدولة

تعدد النفقات العامة

1 - النفقات العامة للدولة وعناصرها

1 - 1 تعريف النفقة العامة

تعرف بأنها : "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة ادارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لاشباع حاجات عامة ."

النفقات العامة للدولة لها أركان تتمثل في أنها عبارة عن مبلغ نقدي ينفقه شخص عمومي (متمثل في الدولة وهيئاتها) ويحقق منفعة عامة وتستهدف إشباع الحاجات العامة .

وهناك نفقات يمكن التنبؤ بها ونفقات لايمكن التنبؤ بها ونفقات متوقعة ، حتمية ، ونفقات إجبارية .

1 - 2 عناصر وأركان النفقة العامة: يتبين لنا من خلال هذا التعريف العناصر الاساسية للنفقة :

1-2-1 النفقة العامة هي مبلغ نقدي : حتى نكون أمام نفقة عامة فلا بد أن تتخذ تلك النفقة شكلا نقديا أي لابد من استخدام النقود من قبل الدولة للحصول على ما تحتاجه لتسيير مرافقها من سلع أو خدمة .

1-2-2 صدور النفقة العامة عن جهة عامة: وهي الدولة التي تمثلها السلطة المركزية أو الاقليمية أو المحلية، أو هيئة عامة أخرى تابعة لها تتولى مهمة تلبية واشباع الحاجات العامة.

1-2-3 الهدف من النفقات العامة هو اشباع الحاجات العامة: يجب أن يكون الهدف من النفقات العامة هو اشباع الحاجات العامة أو المصلحة العامة.

2 - تصنيف الأعباء العامة للدولة :

ازدادت أهمية تصنيف الأعباء العامة للدولة نظرا لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف أثارها ، ومن ثم ظهرت الحاجة الى تصنيف وتبويب هذه النفقات وفق معايير واضحة ومنطقية، ومن بين أهم أصناف النفقات العامة مايلي:

1-2 تصنيف النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها :

يعتمد هذا التصنيف على مدى التكرار الإنتظامي للنفقة ، وبناءا على هذا المعيار تنقسم إلى:

أ- **النفقات العامة العادية** : والتي يطلق عليها النفقات العامة الجارية ، تتحقق عادة، ويتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة وغالبا ما تكون سنوية، ويتم تمويلها من إيرادات الدولة العادية، وتتمثل أساسا بإيراداتها من الضرائب، إضافة الى إيراداتها من أملاكها العامة، ومثال ذلك نفقات الرواتب

ب- **النفقات العامة غير العادية** : والتي يطلق عليها بالنفقات العامة غير الجارية، و تتمثل بالنفقات الاستثنائية، أي التي يتم تحققها عادة، ولا يتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة، هي السنة عادة، ويتم تمويلها اعتمادا على الإيرادات الاستثنائية للدولة، من بينها القروض والاصدار النقدي الجديد .

2-2 تصنيف النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة : تنقسم النفقات العامة تبعا للهدف المسطر لها "التقسيم الوظيفي" تبعا لاختلاف وظائف الدولة الى ثلاث نفقات أساسية هي :

أ - **النفقات الادارية** :ويقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لاداء الدولة لوظائفها ، وتضم هذه النفقات نفقات الدفاع والأمن والعدالة ..

ب - **النفقات الاجتماعية** : وهي النفقات التي تتعلق بالاهداف الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وهذا عن طريق توفير امكانيات التعليم والصحة أو إسناد اعانات للفئات محدودة الدخل ومنح للبطالين (الخ).. وهي موجهة نحو قطاع التعليم، الصحة النقل والسكن.

ج - **النفقات الاقتصادية**: هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية ،

2-3 التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة : يتم تقسيم النفقات العامة من اقتصاديا الى:

أ- **نفقات حقيقية** : والتي تتحقق كمقابل لحصول الدولة على السلع أوالخدمات التي تؤدي الدولة من خلالها القيام بنشاطاتها المتصلة بأداء دورها في المجتمع والاقتصاد، والتي تتمثل بالانفاق على دفع الاجور والرواتب مقابل خدمات العمل الذي تحصل عليه الدولة،

ب - **نفقات تحويلية** : والتي تتمثل بالنفقات التي لا يقابلها حصول الدولة على سلع وخدمات ، كمثال الاعانات التي تمنح للأفراد والتي يتم تمويلها من الإيرادات الضريبية ،

3 - تصنيف النفقات العامة في الجزائر

3-1 التصنيف التقليدي للنفقات العمومية في الجزائر حسب القانون 84-17 : الميزانية الوسائل التي تتميز بتقسيم النفقات العمومية، بحسب نوعها جارية أو رأسمالية وليس بحسب هدفها ، تنقسم النفقات العامة في الموازنة العامة بالجزائر الى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك راجع للفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به .

أ- **نفقات التسيير** : يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الادارية والمكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ، ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني.

ب - **نفقات الاستثمار** : تم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الانمائية السنوية وتظهر في الجدول ج الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات وتتفرع الى ثلاثة أبواب : الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة، اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة والنفقات الاخرى برأس المال .

3- 2 التصنيفات الجديدة لأعباء الميزانية العامة حسب القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم ، يرتبط هذا التصنيف على المقاربة الجديدة للاداء وحسب المادة 28 منه فهناك عدة تصنيفات وفقا لعدة معايير .

أ - تصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب معيار النشاط

حسب المادة 04 من المرسوم التنفيذي 20-354 السابق الذكر، فإن التصنيف حسب النشاط يحدد وجهة أعباء ميزانية الدولة ومستوى تنفيذها، وعليه يهدف التصنيف حسب النشاط إلى تجسيد ميزانية البرامج والأهداف، وذلك من خلال تحديد أهداف المسيرين الإداريين التي ينبغي تحقيقها ،وحسب المادة 05 من نفس المرسوم، يتم تصنيف النفقات بناءا على معيار النشاط في مستويين : مستوى وظيفي ومستوى عملي : يضم المستوى الوظيفي كل من محفظة البرامج ، البرامج والبرامج الفرعية ، أما المستوى العملي فيضم كل من النشاط والنشاط الفرعي عند الإقتضاء .

✓ **محفظة البرامج** : تتشكل محفظة البرامج من مجموعة من البرامج التي تساهم في تنفيذ سياسات عمومية محددة والموضوعة تحت تصرف الوزير أو مسؤول مؤسسة عمومية

لكل محفظة برنامج رمز ميزانياتي يتكون من ثلاث ارقام ، مثلا الرمز محفظة البرنامج 001 :

✓ **البرنامج** : يتضمن مجموع الإعتمادات المالية التي تساهم في انجاز مهمة خاصة تابعة لمصلحة أو عدة مصالح لوزارة أو عدة وزارات أو مؤسسة عمومية ، وتكون محددة حسب مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة .

✓ **البرنامج الفرعي** : يقسم البرنامج إلى عدة برامج فرعية، يديرها مسؤول البرنامج ،

الشكل رقم (01) هيكل البرنامج : من محفظة البرنامج الى غاية البرامج الفرعية

الرمز الميزانياتي لمحافظ البرامج	رمز البرامج والبرامج الفرعية	محفظة البرنامج / البرامج والبرامج الفرعية	
001		وزارة	رئاسة الجمهورية
	001	برنامج	نشاط رئاسة الجمهورية
	01	برنامج فرعي	متابعة النشاط الرئاسي

02	برنامج فرعي	أمن وحماية
005	برنامج	الإدارة العامة
01	برنامج فرعي	الدعم التقني
007	وزارة	المالية
025	برنامج	الخزينة والتسيير المحاسبي
506	هيئة	مجلس المحاسبة
131	برنامج	الرقابة على الممتلكات والأموال العمومية
01	برنامج فرعي	التدقيق والحكم على حسابات التسيير

المصدر : مستخرج من إعداد الباحث بالإعتماد على وثائق الإصلاح الميزانياتي

✓ **النشاط:** يعد النشاط تقسيم عملي للبرنامج يسمح بتحديد مستوى تنفيذ السياسات المتبعة وبتنفيذ النفقات،

مثال عن ترميز النشاط الثالث منفذ على مستوى المركزي ولا يوجد نشاط فرعي: 1003 000

ب - تصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب معيار الطبيعة الإقتصادية للنفقة :

حسب المرسوم التنفيذي 20-354 المتضمن التصنيف حسب الطبيعة الإقتصادية لأعباء ميزانية الدولة، نفقات الميزانية وفقا للموارد الممنوحة بغض النظر عن وجهتها الإدارية ، وحسب القرار 124 المعدل بالقرار 424 المحدد للأصناف الفرعية للنفقات وترميز النفقات حسب الطبيعة الاقتصادية، يتكون هيكل التصنيف هذا من الأبواب التالية : نفقات المستخدمين ، نفقات سير المصالح ، نفقات الإستثمار ، نفقات التحويل ، أعباء الدين العمومي و نفقات العمليات المالية ونفقات غير متوقعة .

الباب الأول : نفقات المستخدمين :

يتضمن هذا العنوان 7 أصناف وهي : الرواتب، العلاوات والتعويضات ، الزيادات ، مساهمات صاحب العمل ، خدمات اجتماعية على عاتق صاحب العمل ، حوادث العمل ومعاش الخدمة ، ..

✓ **الباب الثاني : نفقات سير المصالح :**

يتضمن هذا العنوان 10 أصناف وهي : التنقلات والنقل والاتصالات ، الإعلام والتوثيق ، الخدمات المهنية ، الإيجار، الصيانة والإصلاح، خدمات أخرى ، التموينات واللوازم ، أعباء أخرى للتسيير ، خدمات التمهين والتكوين وتخصيصات تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة الأخرى.

✓ **الباب الثالث : نفقات الإستثمار :**

تضمن هذا العنوان 3 أصناف وهي تثبيات عينية ، تثبيات معنوية و تخصيصات الاستثمار للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة الأخرى

✓ الباب الرابع : نفقات التحويل :

نفقات التحويل هي إعانات مقدمة لمستفيدين مختلفين (أشخاص، مؤسسات، جمعيات) بغرض تسيير تحقيق أهداف برنامج ما ، تتضمن 07 أصناف .

✓ الباب الخامس : أعباء الدين العمومي

ضمن هذا العنوان صنفين وهي فوائد على الدين العمومي ومصاريف أخرى على الدين العمومي.

✓ الباب السادس : نفقات العمليات المالية

ضمن هذا العنوان 3 أصناف وهي المساهمات المالية ، القروض والتسبيقات ، والودائع والكفالات.

✓ الباب السابع : نفقات غير متوقعة

لايتضمن هذا العنوان على أصناف .

ج - تصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الوظائف الكبرى للدولة: يعتبر هذا التصنيف وظيفي ، مرتبط بتحقيق الأهداف حسب الوظائف الكبرى للدولة ، وهو موجه خصيصا لإعداد الإحصائيات والدراسات ، وحسب المرسوم 20-354 ، هذا التصنيف له 03 مستويات و 11 وظيفة كبرى :

تحدد مستويات التصنيف حسب الوظائف الكبرى لمدونة أعباء ميزانية الدولة كما يأتي :

مستوى القطاع ؛

مستوى الوظيفة الأساسية ؛

مستوى الوظيفة الثانوية للدولة .

وتحدد الوظائف الكبرى للدولة لمدونة أعباء ميزانية الدولة كما يأتي كمايلي :

2 - 3 - 1 المصالح العامة للإدارات العمومية ؛

2 - 3 - 2 الدفاع ؛

2 - 3 - 3 التعليم ؛

2 - 3 - 4 النظام والأمن العمومي ؛

2 - 3 - 5 الشؤون الإقتصادية ؛

2 - 3 - 6 الصحة ؛

2 - 3 - 7 حماية البيئة

2 - 3 - 8 السكن والتجهيز الجماعي

2 - 3 - 9 الترفيه

2 - 3 - 10 الثقافة والعبادة

2 - 3 - 11 الحماية الإجتماعية

د - التصنيف أعباء ميزانية الدولة حسب الهيئات الإدارية

ينظم التصنيف حسب الهيئات الإدارية أعباء ميزانية الدولة وفق المستوى تبعا للهيكل التنظيمي والنشاط في المستويات كما يلي :

المستوى الأول : يحدد نوع الهيئة الإدارية ؛

المستوى الثاني: لكل نوع هيئة إدارية، صنف الوحدة الإدارية التي تتلقى الاعتمادات؛

المستوى الثالث: المصلحة أو المستفيد أو المتلقي للاعتمادات؛

المستوى الرابع: الموقع أو الأثر الجغرافي لمنفعة.

يسمح التصنيف حسب الهيئات الإدارية لأعباء ميزانية الدولة بتوزيع الاعتمادات المالية حسب الوزارات و/ أو المؤسسات العمومية و/أو حسب مركز مسؤولية التسيير الميزانياتي التي تتلقى الإعتمادات وفقا للهيكل التنظيمي و/أو التنظيم المحلي للهيئة الإدارية المعنية .

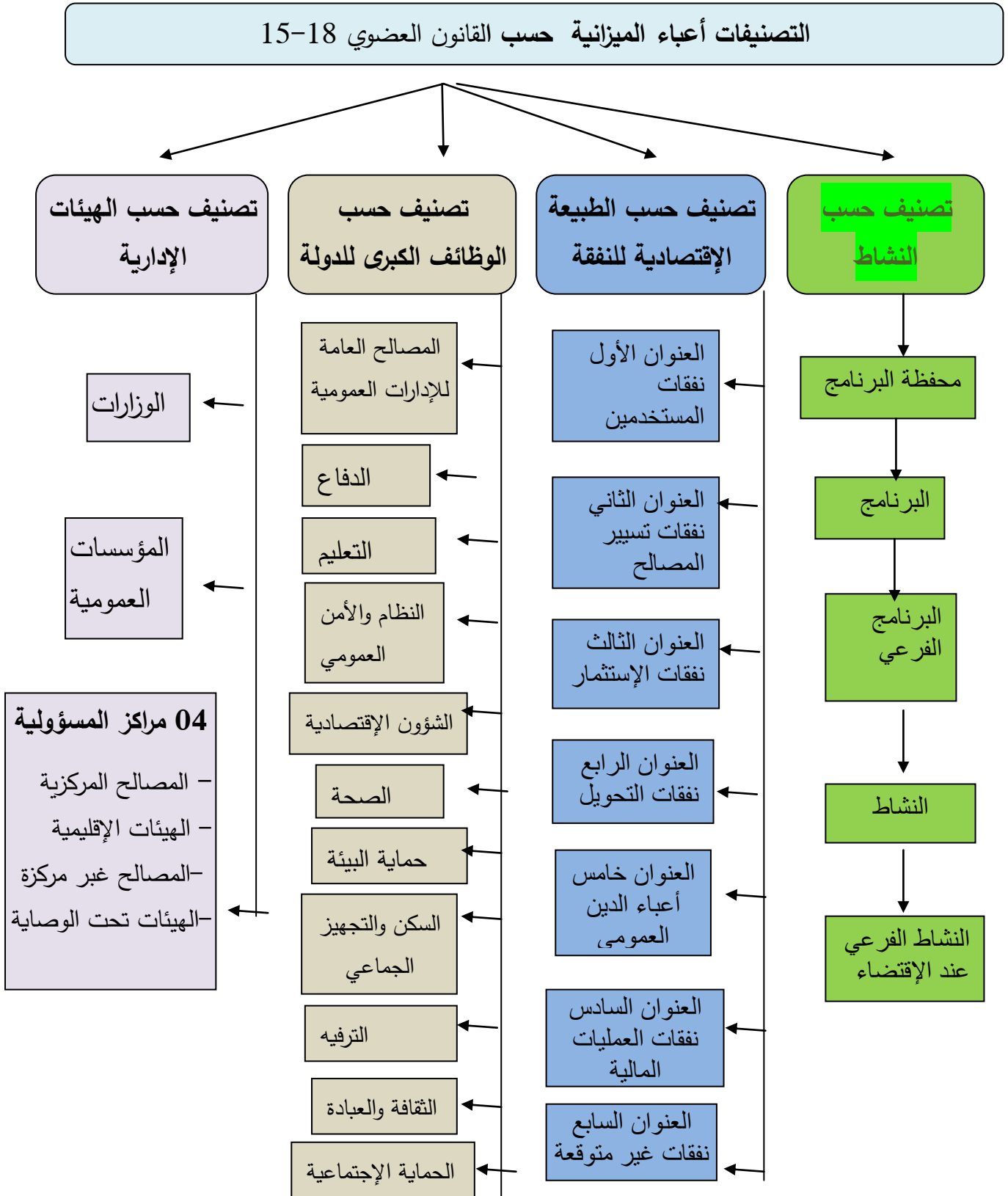
2 - 4 - 1 الوزارات ؛

2 - 4 - 2 المؤسسات العمومية ؛

2 - 4 - 3 مراكز المسؤولية : تتمثل في 04 مراكز (المصالح المركزية ، الهيئات الإقليمية ،

المصالح غير المركزية والهيئات تحت الوصاية)

الشكل رقم (02) : التصنيفات الجديدة لأعباء الميزانية حسب القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم.



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم

3 - مراحل تنفيذ النفقات العامة للدولة :

وجب أن تكون النفقات العمومية مقررّة في ميزانية الدولة و مرخصة بموجب قوانين المالية ، وفيما يتعلق بالجماعات المحلية ، تتمثل النفقات في استعمال الإعتمادات المالية المصوت عليها، تتم عمليات النفقات في الحالة العادية وفق مرحلتين وهما المرحلة الإدارية والمحاسبية ، وهناك إستثناءات لحالات معينة .

3 - 1 المرحلة الإدارية للنفقة العمومية

تتمثل في مجموعة من الإجراءات من اختصاص الامر بالصرف وتشمل :

3 - 1 - 1 الإلتزام : بموجب الإلتزام يتم إثبات دين تنشأ عنه نفقة،

3 - 1 - 2 التصفية : تتم من خلال :

- التأكد من وجود الدين ، ومن المستفيد الحقيقي ، اسمه صفته وحسابه ؛وشهادة أداء الخدمة .

3 - 1 - 3 الأمر بالصرف أو تحرير حوالة الدفع : يتم اعداد الحوالة والوثائق المرفقة وفق النموذج المحدد بالتنظيم ، ويتم تقديمها للمحاسب العمومي مرفقة بالوثائق الثبوتية.

3 - 2 المرحلة المحاسبية للنفقة العامة

هذه المرحلة من مهام المحاسب العمومي تتمثل في:

الدفع : وهو الإجراء الذي يتم بموجبه يتم إبراء الدين العمومي ، التحقق والتكفل بالأمر بالصرف

وقبل الدفع يجب على المحاسب العمومي التحقق من شرعية النفقة ومطابقتها للقوانين والتنظيم وأن

تكون مبررة بالوثائق الثبوتية طبقا للتشريع وحسب الحالة ، وبالنظر للمادة 27 من القانون 07-23 ،

يجب على المحاسب العمومي قبل قبوله أي نفقة ، التأكد من :

-احترام مدونة الوثائق الثبوتية للنفقة المحددة عن طريق التنظيم ،

- صفة الامر بالصرف ،

- توفر الإعتمادات المالية ؛

- توفر السيولة ماعدا بالنسبة لميزانية الدولة ؛

- تبرير اداء الخدمة ؛

- دقة حساب مبلغ الدين ؛

- دقة التقيد الميزانياتي ؛

- وجود تأشيرات هيئات الرقابة المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما ؛

- الطابع الإبرائي للدفع ؛

- عدم تقادم النفقة أو وجودها محل معارضة .

حالة قبول النفقة ودفعها:

بعد الدفع يحتفظ الامر المحاسب العمومي بنسخة من الحوالة تحمل ختم دفع مع الوثائق الثبوتية ويتحصل الامر بالصرف على نسخة من الحوالة تحمل ختم دفع كذلك

في حالة رفض دفع النفقة

يمكن الامر بالصرف حق التسخير كتابيا وتحت مسؤوليته ، كما يجب على المحاسب العمومي رفض الإمتثال للتسخير في الحالات : عدم توفر السيولة ، ماعدا بالنسبة لميزانية الدولة ، عدم توفر الإعتمادات المالية ، إنعدام اثبات اداء الخدمة ، الطابع غير الإبرائي للدفع وعدم وجود تأشيرة رقابة النفقات الملتمزم بها أو تأشيرة لجنة الصفقات المختصة .

3 - 3 استثناءات :

- يمكن دفع نفقات بترخيص مسبق مثل دفع الاجور شهر جانفي وفيفري
- يمكن دفع بعض الحوالات دون امر بالصرف وهي تحدد وفق أحكام قانون المالية.
- ملاحظة : يمكن للأمرين بالصرف لدى الأشخاص المعنوية المذكورين بالمادة 01 من القانون 07-23 الجوء الى طريقة الدفع بالإعتماد .

4 - ظاهرة تزايد النفقات العامة و أسبابها

4 - 1 ظاهرة تزايد النفقات العامة : تعتبر هذه الظاهرة من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلفت أنظمتها الاقتصادية. أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر Wagner. A ، بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها ، إنتهى إلى وجود إتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها.

4 - 2 أسباب زيادة النفقات العامة

يمكن تقسيم أسباب تزايد النفقات العامة إلى نوعين وهي أسباب ظاهرية و أسباب حقيقية ، نفصلها كمايلي :

4 - 2 - 1 الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة :وهي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة أرقام النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين ، وهي ظاهرة نظرا لعدم حدوث زيادة في المنفعة العامة، وتتمثل فيمايلي :

أ - **تدني قيمة النقود:** تدهور قيمة العملة يؤدي إلى خفض مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه .

ب - **إختلاف طرق المحاسبة المالية :** إن تغير القواعد الفنية يمكن أن يظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق الحكومي كمثال على ذلك إلغاء الموازنات الملحقه وضمها إلى الموازنة العامة للدولة .

ج - زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها : مثال على ذلك قيام دولة باسترداد جزء من أقاليمها، يترتب على هذه الزيادة بطبيعة الحال زيادة في حجم النفقات العامة إلا أنها زيادة ظاهرية.

4 - 2 - 2 الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة

و يقصد بها زيادة المنفعة العامة الحقيقية المترتبة عن هذه الزيادة في النفقات، بالإضافة إلى زيادة التكاليف العامة بنسبة ما ، ترتبط الزيادة في عبئ التكاليف غالبا بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، حيث ترجع الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لأسباب عديدة إيديولوجية، إقتصادية، إجتماعية إدارية، مالية أو حتى سياسية وتتمثل فيمايلي :

أ - الأسباب الإيديولوجية : تعني الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الإقتصادية والاجتماعية من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، .

ب - الأسباب الإقتصادية : من أهم الأسباب الإقتصادية زيادة الدخل الوطني والتوسع في إنجاز المشاريع العامة والدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية ؛

ج - الأسباب الإجتماعية: مع الزيادة المسجلة للنمو الديموغرافي وتركز السكان في المدن تتزايد حجم النفقات العامة لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية الصحية والثقافية أو خدمات النقل ، الماءو الغاز ... وهو ما يترتب عليه زيادة النفقات العامة بصورة عامة ؛

د - الأسباب الإدارية : يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم مساهمته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وتطور وظائف الدولة ، زيادة عدد الموظفين على حاجة العمل والإشراف في المصاريف إلى زيادة الإنفاق العام بشكل ملحوظ بل والذي يمثل عبئا إضافيا ؛

هـ - الأسباب المالية: تلجأ الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما تحتاج إليه لتغطية أي عجز في إيراداتها مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة .

و - الأسباب السياسية: تكمن أسباب زيادة النفقات العامة إلى التطورات السياسية التالية:

- داخليا : نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية وزيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل ،

العدالة الاجتماعية ، نمو مسؤولية الدولة وتزايد النفقات العسكرية بهدف الحماية

- خارجيا : نتيجة التضامن الدولي وتزايد نفقات تمثيل الدولة في الخارج .

5 - الآثار الاقتصادية للنفقات العامة إن تعدد وظائف الدولة يجعل دراسة أثار النفقات العامة أمرا بالغ الأهمية ، فهي تؤثر على النشاط الاقتصادي في مجموعه عن طريق تأثيرها على الإنتاج ، توزيع الدخل والإستهلاك ، وعلى الإدخار الوطني والنمو الاقتصادي ونفصلها كالتالي :

5 - 1 الانتاج الوطني : تؤثر النفقات العامة على الانتاج الوطني من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي ، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الانتاج الوطني والدخل الوطني.

5 - 2 الاستهلاك الوطني : تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك الوطني بصورة مباشرة وذلك من خلال شراء الدولة للسلع الاستهلاكية قصد القيام بواجباتها في إطار ما يسمى نفقات الاستهلاك الحكومي

5 - 3 إعادة توزيع الدخل : تسعى الدولة عن طريق نفقاتها العامة إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصفتهم مستهلكين ، فمثلا تقوم الدولة برفع مداخيل محدودي الدخل أما أصحاب المداخيل المرتفعة تعمل على تخفيض مداخيلهم عن طريق الضرائب التصاعدية.

5 - 4 الإدخار الوطني : زيادة الاستهلاك في ظل الثبات النسبي للدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار وهو ما يؤثر سلبا على الاستثمار الذي بدوره يؤثر على الانتاج .

5 - 5 النمو الاقتصادي : حيث أن أي زيادة في الإنفاق الاستثماري العام تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني بمقدار أكبر من الزيادة في الإنفاق، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

4 - 2 أسباب ظاهرة ازدياد النفقات العامة

ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعود لعدة أسباب ، أهمها :

- زيادة الناتج الوطني ؛
- ارتباطها بالتطورات الإقتصادية والسياسية؛
- تحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي ؛
- الفساد واختلاس المال العام وتبديده؛
- عدم الكفاءة في إنفاق المال العام.

4 - 3 الحلول الممكنة لمواجهة ظاهرة ازدياد النفقات العامة

لمواجهة والتصدي لظاهرة ازدياد النفقات العامة ، يمكن اتباع الحلول التالية :

- ترشيد النفقات العمومية أصبحت ضرورة ملحة ؛
- الكفاءة في تسيير الأموال العمومية ؛
- ترتيب أولويات الإنفاق العام ؛
- محاربة الفساد والسعي للقضاء على الإختلاس ؛
- تحديد الأهداف بدقة ؛
- التقييم الدوري وتفعيل دور الرقابة .

ثانيا :الإيرادات العامة للدولة

1- الإيرادات العامة للدولة :

تعتبر الإيرادات العامة من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ استراتيجيتها وخططها التنموية ، وتعتبر مؤشرا حقيقيا يعكس فعالية ونشاط الأداء الحكومي ،

1 - تعريف الإيرادات العامة : الإيرادات العامة للدولة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها العامة والتي تحصل من طرف الخزينة العامة بصورة نهائية وغير قابلة للاسترداد تحصل من مصادر داخلية (سيادية مثل الضرائب والرسوم ، واقتصادية) أو خارجية لتغطية وتمويل النفقات العامة خلال فترة زمنية محددة ، وذلك لتحقيق الأهداف المسطرة الاقتصادية والاجتماعية ،

الإيرادات العامة متعددة ومتنوعة ولها عدة تصنيفات، وحسب حسب قانون المالية تصنف الى موارد عادية وجباية بترولية .

2 - مصادر الإيرادات العامة :

إن مصادر الإيرادات العامة متعددة و متنوعة، والجانب الأكبر منها يستمد من ثلاثة مصادر أساسية، هي على التوالي : إيرادات الدولة من أملاكها و مشروعاتها الاقتصادية، الإيرادات السيادية والإيرادات الائتمانية .

2 - 1 إيرادات الدولة من أملاكها و مشروعاتها الاقتصادية : تعرف باسم الإيرادات الاقتصادية وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عندما تقوم بأي نشاط اقتصادي ينتج عنه عائدا ذو طابع اقتصادي، تعتبر مصدرا مستمرا طالما أنها منبع توفير موارد مضمونة نسبيا،

2 - 2 الإيرادات السيادية : يقصد بها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة، و تتمثل في الضرائب و الرسوم و الغرامات و الإتاوات .

2 - 3 الإيرادات الائتمانية (القروض العامة) : تعتبر مصدر من مصادر الإيرادات العامة التي تلجأ الدولة إليها عندما لا تكفي إيراداتها العادية لتغطية نفقاتها العامة ، بالإضافة إلى الحالات الأخرى ذات الطابع الاستثنائي لاسيما حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى،

3 - تصنيف الإيرادات العامة للدولة وعناصرها حسب القانون العضوي 18-15 وحسب المرسوم التنفيذي 20-353 .

تخضع إيرادات الدولة للتصنيف حسب عدة معايير وهي : طبيعة الإيرادات ، تخصيص الإيرادات والتحميل المحاسبي للإيرادات وتتضمن موارد ميزانية الدولة ما يأتي :

3 - 1 تصنيف الإيرادات العامة للدولة حسب معيار طبيعة الإيراد وعناصرها :

3 - 1 - 1 الإيرادات المتحصل عليها من الإخضاعات مهما كان طبيعتها وكذا من حاصل الغرامات وتشمل على عناصر الإيرادات الجبائية و الجباية البترولية.

3 - 1 - 2 مداخل الأملك التابعة للدولة :

3 - 1 - 3 مداخل المساهمات المالية للدولة وكذا أصولها الأخرى:

3 - 1 - 4 المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الاتاوى :

3 - 1 - 5 مختلف حواصل الميزانية :

3 - 1 - 6 الحاصل الإستثنائية المتنوعة:

3 - 1 - 7 الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والوصايا :

3 - 1 - 8 الفوائد والحواصل المتحصل عليها من القروض والتسبيقات وتوظيف أموال الدولة:

3 - 2 تصنيف الإيرادات العامة للدولة حسب معيار التخصص أو الوجهة : تصنف الى :

3 - 2 - 1 الجماعات المحلية : تشمل الفئات : الولاية و البلدية:

3 - 2 - 2 الحسابات الخاصة للخرينة : لها عدة خصائص منها أنها : تفتح وتغلق بموجب قانون

المالية ، العمليات التي بداخل الحسابات الخاصة للخرينة تكون مؤقتة ، تعتبر الإيرادات المحصلة ليست إيرادات عامة والنفقات المدفوعة ليست نفقات عامة ، الخزينة العمومية هي المشرف الأساسي الحسابات الخاصة للخرينة . تشمل الحسابات الخاصة للخرينة الفئات التالية :

- الحسابات التجارية ؛

- حسابات التخصيص الخاص ؛

- حسابات القروض والتسبيقات؛

- حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية ؛

- حسابات المساهمة والإلتزام؛

- حسابات العمليات النقدية ؛

3 - 2 - 3 صناديق الضمان الإجتماعي ؛

3 - 2 - 4 هيئات تحت الوصاية؛

3 - 2 - 5 وجهات أخرى .

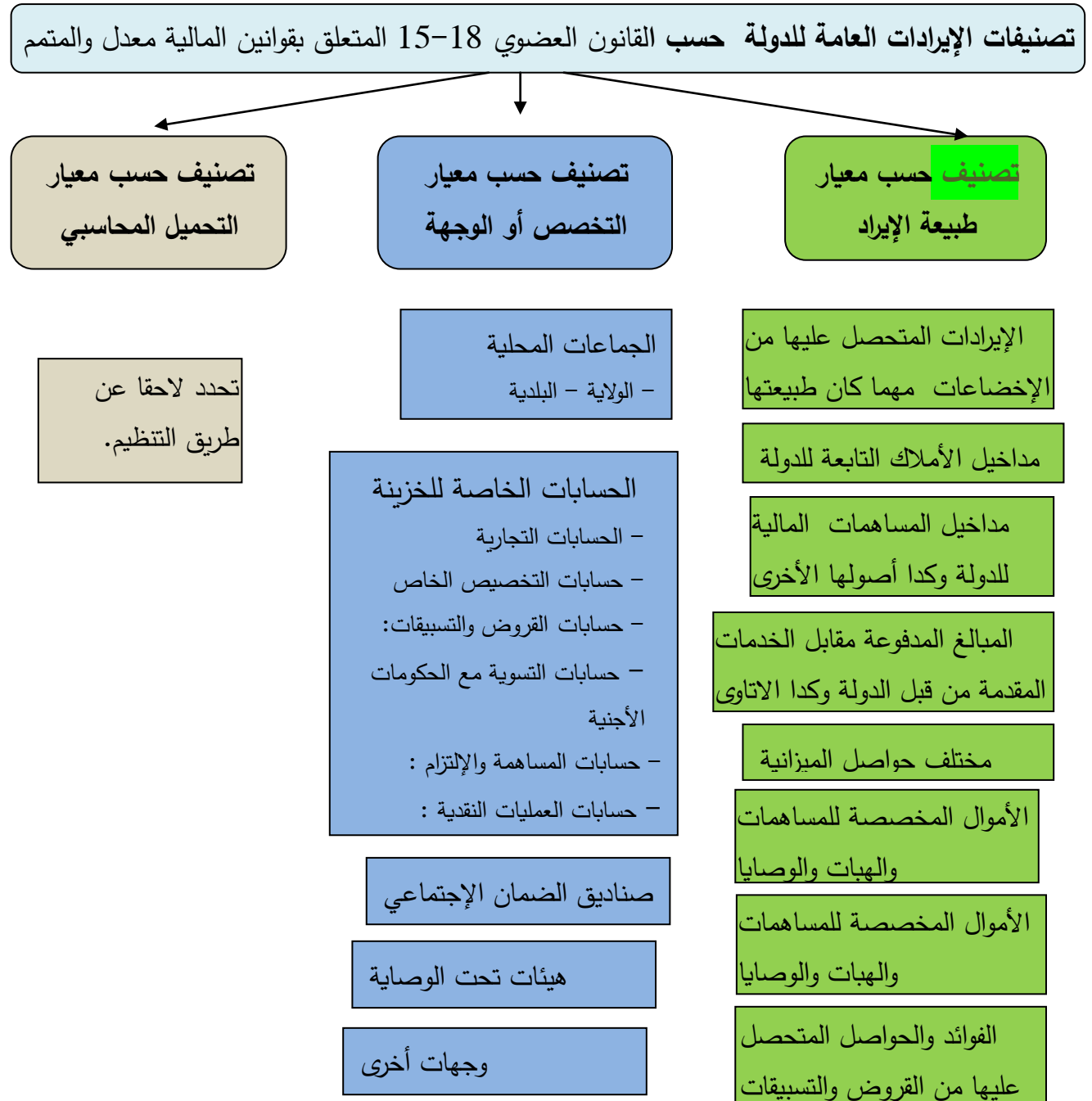
3 - 3 تصنيف الإيرادات العامة للدولة حسب معيار التحميل المحاسبي وعناصرها : تحدد لاحقا عن طريق التنظيم.

الشكل رقم (03) : مصادر الإيرادات العامة للدولة



المصدر : بالإعتماد على الإنترنت

الشكل رقم () : تصنيفات الإيرادات العامة للدولة حسب القانون العضوي 15-18



4 - عمليات تحصيل الإيرادات العامة للدولة :وهي مراحل تنفيذ وتحصيل الإيرادات العامة

عملية تنفيذ وتحصيل الإيرادات العمومية تتم في الحالة العادية وفق مرحلتين وهما المرحلة الإدارية والمرحلة المحاسبية ، وهناك إستثناءات لحالات معينة، تتم في مواقيت معينة بطرق محددة وفقا للتنظيم ، ويتم التحصيل بطرق ودية ثم الطرق الجبرية ، وتملك الخزينة العمومية حق الإمتياز على أموال المدين ، كما لها الحق اجراء الحجز الإداري لتحصيل الديون .

4 - 1 المرحلة الإدارية لتحصيل الإيرادات العامة

تتمثل في مجموعة من الإجراءات العامة ومن اختصاص الامر بالصرف وتشمل :

- إثبات الدين : اجراء بموجبه يتم تكريس حق الدائن العمومي،
- التصفية : تسمح بتحديد المبلغ الدقيق للدين لفائدة الدائن العمومي.
- الأمر بالتحصيل : إصدار سند التحصيل، وتقديمها للمحاسب العمومي مرفقة بالوثائق الثبوتية

4 - 2 المرحلة المحاسبية لتحصيل الإيرادات العامة

هذه المرحلة من اختصاص المحاسب العمومي تتمثل في:

عملية التحصيل : وهي مجموعة الإجراءات التي يتم بموجبها إبراء الدين العمومي ، يتم بطرق ودية والا تتبع التحصيل الجبري ولكل اجاله ، ضوابطه وأحكامه .

ثالثا : تسيير الإعتمادات المالية

1 - توزيع الإعتمادات المالية بعد صدور قانون المالية

يتم التوزيع المفصل للإعتمادات المصوت عليها بموجب مرسوم فور صدور قانون المالية ، ويتم هذا التوزيع حسب الوزارة أو الهيئة العمومية حسب البرنامج والبرنامج الفرعي و حسب الأبواب وحسب التخصيص بالنسبة للإعتمادات غير المخصصة ، ولايمكن تعديل هذا التوزيع الا حسب شروط محددة ، كما أنه عند حدوث تغيير في تنظيم الهياكل الحكومية خلال السنة يمكن مراجعة توزيع البرامج